

وافق مجلس الوزراء، على مشروع قرار رئيس الجمهورية الخاص بالموافقة على الاتفاقية بين مصر وروسيا الاتحادية، بشأن إنشاء وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الذي يهدف إلى تصنيع منتجات تنافسية ذات تكنولوجيا عالية، وزيادة كفاءة البنية التحتية الحالية ومرافق الإنتاج التي تم إنشاؤها في مصر، وإيجاد فرص عمل جديدة وتنفيذ برامج لتدريب في مختلف القطاعات الصناعية.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء -اليوم الأربعاء- برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، عرض الدكتور محمد معيط، وزير المالية، خلاله تقريراً بشأن التقديرات المبدئية للحساب الختامي للعام المالي 2017/2018، موضحاً أن التقديرات المبدئية تشير إلى تحقيق فائض أولي كما هو مستهدف عند بداية العام وللمرة الأولى منذ 15 عاماً، وأن العجز الكلي انخفض إلى أقل من 10% للمرة الأولى منذ عام 2011، فضلاً عن حدوث أول اتجاه نزولي لمعدلات الدين كنسبة من الناتج المحلي منذ سنوات.

وأوضح وزير المالية أن تحقيق عدد من المستهدفات المالية خلال العام المالي 2018/2017، قد ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في برنامج الإصلاح الاقتصادي بسبب جدية الإجراءات المتبعة وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية وارتفاع معدلات النمو وحجم فرص العمل المحققة.

وعرض وزير المالية موجزاً حول الموازنة العامة للعام المالي 2019/2018، مشيراً إلى أن الحكومة تستهدف على مدى السنوات الثلاث المقبلة خفض التدرجي لمعدل دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 80-85% بحلول نهاية يونيو 2021، وكذلك تحقيق فائض أولي سنوي مستدام في حدود 2% من الناتج حتى 2021/2020. وأوضح أن موازنة 2019/2018 تستهدف خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة إلى 93% من الناتج المحلي، ما يتطلب تحقيق 5.8% فائض أولي قدره 2% من الناتج المحلي وتحقيق معدل نمو حقيقي للاقتصاد قدره 5.8.

وأشار إلى عدد من مشروعات القوانين المقترح إقرارها خلال الفترة المقبلة، والتي تتضمن تعديل قانون انتهاء المنازعات الضريبية، قانون الجمارك الموحد، وقانون التعاقدات الحكومية، وغيرها من مشروعات القوانين التي تستهدف تحديث القاعدة التشريعية في هذا القطاع الحيوي.

من جانبها، عرضت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تقريراً بشأن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للربع الأخير من العام المالي 2018/2017، مشيرة إلى تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ 5.3%، كما حقق أعلى معدل نمو ربع سنوي منذ ثمان سنوات ليصل إلى 5.4% خلال الربعين الثالث والرابع لعام 2018/2017، موضحة أن الاستثمار وصافي الصادرات يعتبران من أهم المصادر الرئيسية لتحقيق نمو اقتصادي، وشكلا ما يعادل 74% من حجم النمو خلال العام المالي 2018/2017، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو موجبة في مختلف القطاعات خاصة في قطاعات التشييد والبناء، وقناة السويس، والاتصالات، والاستخراجات. وأشارت إلى تحسن مؤشرات بيئة الأعمال، حيث حقق نمو المتوسط السنوي لمؤشر مديري المشتريات ليقترّب من 50 نقطة خلال العام المالي 2018/2017، وبما يعكس التأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية على نمو الأعمال وحركة التصدير، فضلاً عن تنامي حجم الاستثمارات الكلية خلال العام المالي 2018/2017 لتصل إلى 747 مليار جنيه بنسبة 41%.

وحول التطورات النقدية خلال العام المالي 2018/2017، أشارت الوزيرة إلى تراجع معدل التضخم ليلبلغ 13.8% في يونيو 2018 مقارنة بنحو 30.9% في يونيو 2017.

كما أوضحت أن هناك تطوراً في معدل نمو الصادرات غير البترولية، بلغ 12.3%، بقيمة تقدر بحوالي 24.1 مليار دولار، وحققت الصادرات الكيماوية أعلى معدل نمو بنسبة 29%، يليها الملابس والمنسوجات بنسبة 13% لكل منهما، ثم الصناعات الهندسية بنسبة 11.1%، وذلك خلال العام المالي 2018/2017 مقارنة بعام 2017/2016.

وأضافت أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً بنحو 11 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018/17، في ضوء نمو %الصادرات السلعية بنسبة 18%، ونمو فائض الميزان الخدمي بنسبة 138%، وتحويلات العاملين بنسبة 23.

ووافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه، على مشروع قانون بإصدار قانون المترولوجيا "تنظيم أعمال المعايرة والقياس"، والذي يتيح نتائج القياس لكافة الجهات والأفراد ذوي الصلة، مع عدم الإخلال بمقتضيات الأمن القومي، كما ينشئ المجلس الوطني للمترولوجيا ويختص بوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بأعمال المترولوجيا، بما يكفل حماية المستهلك، وحماية البيئة والصحة العامة، ودعم الصناعات الوطنية، والتجارة، ورفع كفاءة المعامل، وتيسير نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق العالمية، كما يتولى التنسيق مع كافة الجهات المعنية لإصدار الضوابط القانونية الحاكمة لوحدة ومعايير القياس، وأجهزته، وأوعيته، والكميات المحددة، وبطاقات البيانات، والضبط الكمي للمنتجات في مصر، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

ووافق على تحويل المواطنين الحاجزين بمشروع الإسكان الاجتماعي والراغبين في التحويل إلى محافظات أخرى غير مجاورة للمحافظة التي تم الحجز بها أول مرة، بشرط عدم التخصيص، في حالة تقديم ما يفيد بتغيير مكان العمل إلى المحافظة أو المدينة الجديدة المراد التحويل إليها والمتوفر بها وحدات.

كما وافق مجلس الوزراء على قيام وزيرى البترول والثروة المعدنية والمالية، على بدء إجراءات التعاقد مع أحد أو بعض بنوك أو مؤسسات التمويل العالمية، بخصوص التأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار البترول العالمية، وذلك كإجراء حمائي